محاضرة رقم 04: العوامل المحفزة على تبني التوجه المقاولاتي

يتكون النظام البيئي الكلي للمنظومة المقاولاتية من مجموعة من العوامل، يمكن تلخيصها في النقاط الموالية:

1. العوامل الثقافية:

تعتبر الثقافة المقاولاتية من العوامل العملاقة التي تحدد اتجاهات الأفراد نحو مبادرات المقاولاتية،حيث أن الثقافة التي تشجع وتقدر السلوكيات المقاولاتية كالمخاطرة والاستقلالية، والانجاز وغيرها تساعد في الترويج لإمكانية حدوث تغيرات وابتكارات جذرية في المجتمع، وبالمقابل فان الثقافات التي تدعم مفاهيم التقليد والانصياع والاهتمام بالجماعة والرقابة والسيطرة على الأحداث المستقبلية لا تساعد على نشر سلوكيات التحمل والمخاطرة والإبداع أو بمعنى أخر سلوكيات المقاولاتية .وبوضوح أكثر تتطلب الثقافة المقاولاتية تشجيع ممارسة المقاولاتية وتحفيز المجتمع عبر تعلم مبادئها، ومن جهة أخرى وجود حكومة تدعم العلوم التطبيقية و النشاط المقاولاتي من خلال سياساتها المحفزة.

ويندرج التعليم تحت الثقافة المقاولاتية التعليم .و يمكن استثمار دور التعليم في تنمية المقاولاتية في سن مبكرة قد تصل إلى رياض الأطفال ويمكن أن يمتد هذا الدور ليصل إلى المراحل المتقدمة من التعليم العالي مما يوفر مناخا متعدد التخصصات للوصول إلى فكرة يمكن تحويلها إلى مشروع منتج.

2.العوامل القانونية والتشريعية:

إن التشريعات والقوانين هي أحد المصادر الرئيسة التي تهيئ البيئة المستديمة للمقاولتية وتتميز معظم التدابير التشريعية المحفزة للنشاط المقاولاتي في العالم المتقدم أنها تتخذ شكل أدوات تشريعية أكثر بساطة وأكثر مرونة من القوانين التقليدية ،وهو ما يؤدي إلى إتباع سياسة تحفيز موجهه إلى قطاع محدد، عبر آليات تشريعية أبسط من القوانين .وهذه السياسة التشريعية تناسب أكثر الدول التي تكتمل فيها الهياكل الإدارية والعلمية المشرفة على أعمال البحث والابتكار، وتتوفر لديها بنية تحتية علمية كافية، وبنية تشريعية تناسب بيئة الأعمال، وهو ما لا يتوفر في عدد كبير من الدول العربية بسبب بنيتها التشريعية، أو لعدم اكتمال العناصر الدافعة لتنمية اقتصاد المعرفة.

3.العوامل السياسية:

إن تشجيع الحكومات على اتباع نهج منسق شامل لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة بمشاركة جميع الجهات المعنية، يعد ضروريا في تهيئة منظومة المقاولتية، ومن ذلك أن تولي سياسات الدول أهمية قصوى لمبادرات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ، ووضع سياسات تتصدى للعقبات القانونية والاجتماعية والتنظيمية التي تحول دون المشاركة في الاقتصاد على نحو متكافئ وفعال.

ويناط بالدولة تهيئة الشراكات مع القطاع الخاص، وتعزيز إمكانيات توليد الإيرادات، وتطوير تقنيات جديدة ونماذج مبتكرة لتسيير الأعمال التجارية وتحفيز نمو اقتصادي قوي .وتقوم سياسات الدول بدعم قدرات المؤسسات المالية الوطنية على مساعدة الأشخاص الذين لا تتوافر لهم خدمات مصرفية ومالية، وخدمات تأمين، وتمكن المؤسسات المالية والمصرفية من اعتماد أطر تنظيمية ورقابية تيسر توفير الخدمات لأصحاب الأفكار و المشاريع .كما انه يتوجب عليها تشجعي الوعي في مجال مباشرة الأعمال الحرة بتنمية المهارات وبناء القدرات وتوفير برامج التدريب، وإقامة مراكز لاحتضان الأعمال التجارية.

ومن القرارات السياسية الهامة أن تقوم الدول بإنشاء هيئات أو مرجعيات عليا لتنظيم ومتابعة منظومة المقاولتية وتشجيع التعاون والتنسيق والتكامل ما بين الجهات الوطنية الداعمة لرواد الأعمال .والتواصل بين المجتمعات العالمية المعنية، وتوفير إمكانيات تواصلها وإمكانيات تبادلها أفضل الممارسات.

ومن الأهداف أيضا غرس ثقافة المقاولتية والعمل الحر لدى الشباب وتعزيز دور المؤسسات في توفير فرص العمل المتعددة والمتجددة للشباب، ومساعدة رواد ورائدات الأعمال على المبادرة في إنشاء وتنفيذ المشروعات الخاصة بهم و إدارتها وتنميتها، وتعزيز القدرة التنافسية القائمة وزيادة قدرة المؤسسات على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، والمساهمة في التنويع الاقتصادي ودعم الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة.

ومن التوجهات السياسية، إعطاء الأولوية لتسويق وترويج منتجات وخدمات المؤسسات داخل وخارج الدولة من خلال تنظيم المعارض والمشاركة فيها بالتنسيق مع الجهات المعنية، وبناء نظام معلومات إلكتروني متكامل مع مركز اتصالات قادر على توفير المعلومات الداعمة لأنشطة المؤسسات ومجالات عملها، وإعداد سجل خاص بالمؤسسات يتضمن بيان حجمها وأنشطتها الاقتصادية وعدد ونوعية العمال فيها، وإنشاء مراكز وحاضنات أعمال للمؤسسات في مختلف

المدن، وإنشاء مراكز متخصصة لرفع قدرات المؤسسات التنافسية وتطوير منتجاتها وخدماتها. كما أن السياسات الحكومية الداعمة لبيئة المقاوللتية تركز على نقل التقنية من موطنها الأساسي إلى أي مكان وتحويلها إلى منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة.

4.العوامل الاقتصادية:

إن الهدف الأساسي من وضع السياسات الكلية في الدولة هو تنمية الاستقرار الاقتصادي، كما أن من أهداف سياسات الاقتصاد الكلي تخفيض درجة البيروقراطية التي تواجه إنشاء المشاريع الصغيرة مثل تطوير الأنظمة الضريبية الداعمة للمشاريع الصغيرة .كما أن سهولة الوصول للسوق على درجة عالية من الأهمية، حيث يكمن دور السياسات الاقتصادية الكلية في خلق فرص استثمار ببناء تحالف استراتيجي للمشاريع المصغرة.

أما على مستوى السياسات الاقتصادية الجزئية فإن الهدف منها لتطوير ودعم المنافسة من خلال خلق بيئة استثمارية صحية حيث يمكن توفير برامج دعم مادية ومعنوية كتقديم التسهيلات البنكية للمشروعات الصغيرة و العقار و المعدات و غيرها، بينما يشمل الدعم المعنوي التعليم ، ومهارات التأسيس.

5.البنى التحتية:

إن مشاريع البنية التحتية ضرورية لنجاح المشاريع المقاولاتية وخاصة في السوق ،حيث أن توفر المعلومات الحديثة والدقيقة أمر ضروري .

وقد منحت تطبيقات الانترنيت للمؤسسات المصغرة فرصة تخطي الحدود والانفتاح على أسواق عالمية ،كما فتحت التجارة الإلكترونية المجال لشركات صغرى أن تنافس الشركات الكبرى في مجالات مختلفة .كما أصبح لوسائل التواصل الاجتماعي تأثير كبير في تبادل المعلومات ونشر الثقافة الشبكية وفي تطوير الأفكار ونشرها وترويجها والتسويق لها وبيعها أيضا ومن المتطلبات الأساسية للبنى التحتية لمنظومة المقاولتية الكلية وجود ما يعرف بالحدائق العلمية[1] .

مثلما يقوم الإبداع والابتكار على الجهد الفردي والأداء الجماعي، من الضروري أن تكون هناك مسؤولية فردية وكذلك مسؤولية جماعية مؤسسية لتوليد الأفكار المقاولاتية، ومن الضروري أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين كافة الأطراف ذات الاختصاص لتتحول هذه الأفكار المقاولاتية إلى مشاريع إنتاجية ومؤسسات اقتصادية. و يرى البعض أن التزايد المفرط

[1] تعرف الحديقة العلمية بأنها مؤسسة يديرها مهنيون متخصصون هدفهم الرئيسي زيادة ثروة المجتمع عن طريق الترويج لثقافة الابتكار و المنافسة

لعدد المؤسسات الناشئة أو الجديدة مؤشرا سلبيا لسياسات وخطط عشوائية غير رشيدة. وتشير الممارسات العملية إلي أن هناك حالات عديدة في عدد من المجتمعات المتقدمة تناقص فيها عدد المؤسسات الناشئة بينما تزايدت عدد الوظائف الجديدة ونوعيتها.

قائمة المراجع:

وفاء ناصر المبيريك،نورة جاسر الجاسر، النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال،14-15 سبتمبر،الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.